



2026/9/29

المقاربة الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط دور توماس باراك ومستقبل الشراكة العراقية-الأمريكية

مها علي عبادي حنون

● ورقة بحثية



المقاربة الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط: دور توماس باراك ومستقبل الشراكة العراقية-الأمريكية

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الأبحاث / الدراسات السياسية

الصادر / ورقة بحثية

الموضوع / شؤون إقليمية ودولية

مها علي عبادي حنون / كلية العلوم السياسية - الجامعة المستنصرية

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرٌ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصُّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليةٍ جليَّةٍ لقضايا معقدةٍ تهتمُّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

المقدمة

لم يعد التحليل الدبلوماسي التقليدي قادراً على الإحاطة بظاهرة توماس باراك. فهذا الرجل، الذي جمع بين سفارة واشنطن لدى أنقرة ومهمة المبعوث الرئاسي الخاص إلى سوريا والعراق، لا ينتمي إلى النمط المألوف للدبلوماسيين المحترفين. إنه مستثمر عقاري أنشأ إمبراطورية مالية تُقدَّر أصولها بعشرات المليارات، وصديق حميم للرئيس دونالد ترامب منذ أربعة عقود، ومحاور يتحرك بجرأة داخل مساحات كان يُظن أنها محرمة على الدبلوماسيين الأمريكيين. غير أن هذه الجرأة، التي تجلّت في انتقاده العلني للسياسات الإسرائيلية ووصفه الجولان بأنه أرض محتلة، لم تصدر عن فرد يسبح ضد التيار، بل عكست تحولاً أعمق في المقاربة الأمريكية للمنطقة. فقد بات العراق وسوريا وتركيا تُقرأ في واشنطن كفضاء جيوسياسي واحد، تتشابك فيه قضايا الأمن الحدودي والملف الكردي والطاقة وممرات النقل. وهذا التشابك هو ما يمنح باراك موقعه الفريد، وهو ما يجعل فهم دوره مسألة تمس المصالح العراقية مباشرة.

تسعى هذه الورقة إلى تفكيك هذا الدور، واختبار حدود الاستفادة منه، وطرح سيناريوهات مستقبلية وتوصيات عملية. وهي لا تقدم باراك كحليف للعراق، ولا كخصم له، بل كفاعل أمريكي يتحرك ضمن حسابات معقدة، يمكن للعراق أن يستثمر موقعه فيها دون أن يرتهن له أو يعقد آماله على بقاءه. وتتطلب الورقة من فرضية مركزية مفادها أن القيمة الحقيقية لدور باراك لا تُقاس بحجم نفوذه الشخصي، وإنما بقدرة العراق على تحويل هذا النفوذ إلى تفاهات مؤسسية قابلة للاستمرار.

المحور الأول: موقع توم باراك ضمن التوازنات الإقليمية

لا يمكن فهم دور باراك بمعزل عن البيئة الإقليمية التي يتحرك فيها. فالعراق وسوريا وتركيا ليست ملفات منفصلة، بل منظومة واحدة تتداخل فيها المصالح والأمن والاقتصاد. وهذا المحور يوضح كيف يتأثر كل طرف بالآخر، ولماذا يمثل العراق نقطة التقاطع

المركزية. ولبيان ذلك، سيتناول هذا المحور ثلاثة عناصر متكاملة: يبدأ أولاً بتفكيك المنظومة الإقليمية التي تجمع العراق وسوريا وتركيا، ثم ينتقل ثانياً إلى تحديد الموقع الرسمي والوظيفي لباراك داخل هذه المنظومة، ويختتم ثالثاً بتحليل مصادر ثقله وحدود نفوذه الشخصي. وهذه العناصر الثلاثة مترابطة: فالمنظومة الإقليمية تفسر لماذا يحتاج العراق إلى فهم دور باراك، والموقع الرسمي يحدد ما يمكن أن يقدمه باراك، ومصادر الثقل وحدودها تحدد ما يمكن أن يستمر وما يمكن أن ينقطع.

أولاً: المثلث الإقليمي (العراق، سوريا، تركيا): الترابط الجيوسياسي ووحدة التفاعلات

تمثل تركيا المتغير الأكثر مباشرة في إعادة تعريف موقع العراق الإقليمي. فالأمن التركي مرتبط بالحدود العراقية، والملف الكردي يربط البلدين، كما تشكل التجارة والطاقة وطريق التنمية قاعدة لتوسيع الاعتماد المتبادل، فالعلاقة العراقية-التركية أصبحت مركزية في استراتيجية أنقرة تجاه الشرق الأوسط، وأن العراق يقع عند تقاطع حسابات الأمن والطاقة والنقل والملف الكردي. كما أن حجم الصادرات التركية إلى العراق، وتطور اتفاقات الطاقة والمياه، ومشروع طريق التنمية، كلها عوامل تجعل العلاقة بين البلدين أوسع من الإطار الثنائي التقليدي.

ويكتسب هذا الترابط أهمية إضافية في ضوء إعادة تموضع تركيا في سوريا. فكلما زاد انخراط أنقرة في الملف السوري، ارتبط ذلك أكثر بأمنها الحدودي وبالعلاقاتها مع العراق، خصوصاً فيما يتعلق بالحركات الكردية والحدود والممرات. وقد انتقل ملف العراق في واشنطن من مارك سافايا إلى باراك في شباط/فبراير 2026، بعد تقييم أداء المبعوث السابق. وهذا الانتقال لم يكن مجرد تغيير إداري، بل عكس رغبة أمريكية في إدارة الملف العراقي ضمن إطار إقليمي أوسع يشمل سوريا وتركيا.

وبالنسبة إلى سوريا، فإن أي اضطراب فيها ينعكس على الحدود العراقية، ويزيد مخاطر تسلل التنظيمات أو انتقال الأسلحة والمقاتلين، ويؤثر في التجارة والنقل والطاقة. وقد أثبتت

أحداث عام 2026 أن الملف السوري لم يعد ملفاً خارجياً بالنسبة إلى العراق، بل أصبح جزءاً من بيئته الأمنية والاستراتيجية. أما بالنسبة إلى تركيا، فإن سوريا ترتبط بصورة مباشرة بمسائل الأمن القومي والملف الكردي وترتيبات السلطة الجديدة. وبالنسبة إلى الولايات المتحدة، فإن سوريا أصبحت اختباراً لقدرتها على إدارة انتقال سياسي معقد مع الحفاظ على العلاقة مع تركيا ومنع صدامها مع إسرائيل.

ويبرز البعد الاقتصادي لهذا الترابط بصورة واضحة. فالعراق يمتلك الموارد النفطية وموقعاً جغرافياً يتيح له الربط بين الخليج وتركيا والأسواق الأوروبية، بينما تملك تركيا موقعاً لوجستياً وبنية نقل متقدمة، وتمثل سوريا أحد المسارات المحتملة للربط بين العراق والبحر المتوسط. وقد أوضحت كارنيغي أن مشروع طريق التنمية يجمع بين المصالح العراقية والتركية والخليجية، ويقدم إمكانية لربط النقل والطاقة والتجارة ضمن منظومة إقليمية أكثر اتساعاً. وهذا يعني أن موقع العراق الجغرافي يمكن أن يتحول من عامل تأثر إلى مصدر قوة إذا جرى استخدامه في بناء شراكات اقتصادية طويلة الأجل.

ثانياً: الدور المؤسسي والصفة الرسمية لتوماس باراك

منذ 31 أيار/مايو 2026، أعلن أن باراك سيستمر سفيراً للولايات المتحدة لدى تركيا، إلى جانب اضطراره بمهمة المبعوث الرئاسي الخاص إلى سوريا والعراق. وقد أكد الرئيس ترامب أن باراك «سيبقى سفيراً لدى تركيا، وسيعمل بدعم كامل من وزارة الخارجية الأمريكية». كما وصف وزير الخارجية ماركو روبيو باراك بأنه «محاور مركزي في سوريا، ويد موثوقة في العراق»، مضيفاً أنه «عضو لا غنى عنه في فريق الرئيس، ويحظى بثقتي الكاملة».

ويقدم هذا الترتيب مؤشراً مهماً؛ فالمهام التي أُسندت إليه لم تتبقَ مجرد ترتيب إداري، وإنما أصبحت وظيفة إقليمية ذات حضور عملي. وقد تجلّى ذلك في 8 أيلول/سبتمبر 2026، عندما استقبله وزير الخارجية التركي هاكان فيدان بصفته سفيراً للولايات المتحدة ومبعوثاً

رئاسياً خاصاً إلى سوريا والعراق. وهذا التراكم المناصبى يمنحه نفوذاً استثنائياً، ويعكس تحولاً استراتيجياً في رؤية الإدارة الأمريكية، التي تنتظر إلى تركيا وسوريا والعراق كفضاء جيوسياسي واحد يحتاج إلى وسيط موثوق.

ويكشف هذا الترتيب أيضاً عن تحول في بنية صنع القرار الأمريكي. فبدلاً من توزيع الملفات على مؤسسات متعددة، اختارت الإدارة الأمريكية شخصية واحدة للتحرك في مساحة تجمع بينها. وهذه الخاصية تكتسب أهمية خاصة في حالة العراق؛ لأن بغداد لا تتعامل مع الولايات المتحدة بشأن العراق بمعزل عن الحسابات الأمريكية في تركيا وسوريا، كما أن أنقرة لا تنتظر إلى العراق خارج قضايا الأمن والطاقة والممرات الاقتصادية والملف الكردي.

ثالثاً: مقومات النفوذ ومحددات التأثير الشخصي

يتأسس ثقل باراك على تفاعل ثلاثة عناصر رئيسة؛ يتمثل (الأول) في الثقة السياسية مع الرئيس ترامب، التي بدأت في ثمانينيات القرن الماضي من خلال التعاملات العقارية، وتحولت تدريجياً إلى علاقة سياسية وشخصية أكثر اتساعاً. وقد حافظت هذه العلاقة على حضورها في المرحلة التي سبقت عودة ترامب إلى البيت الأبيض، ما منح باراك درجة مرتفعة من الثقة داخل الدائرة السياسية المحيطة بالرئيس. بينما (العنصر الثاني) هو الموقع المؤسسي المزدوج. فباراك لم يعد مجرد مستشار أو وسيط غير رسمي، بل أصبح سفيراً للولايات المتحدة لدى تركيا ومبعوثاً رئاسياً خاصاً إلى سوريا والعراق. وقد أكد (روبيو) أنه يعمل بدعم كامل من وزارة الخارجية، ما يضيف الشرعية المؤسسية إلى الثقة السياسية. أما (العنصر الثالث) فيتمثل في الخلفية الاقتصادية والإقليمية، فباراك رجل أعمال ومستثمر يمتلك خبرة طويلة في التعامل مع الأسواق والاستثمارات والشبكات الاقتصادية الدولية، إلى جانب صلاته بالشرق الأوسط وخلفيته العائلية اللبنانية. وقد ساعدته هذه الخلفية في فهم العلاقات بين رأس المال والسياسة والمصالح الإقليمية، وهي جوانب ذات أهمية في ملفات إعادة البناء والاستثمار والشراكات الاقتصادية.

غير أن هذا النفوذ الشخصي لا يخلو من هشاشة. فقد أظهرت التجربة السورية أن القدرة على عقد اللقاءات وحمل الرسائل لا تكفي وحدها لضمان التنفيذ. كما أن الاتفاقات التي تعتمد بصورة كبيرة على وجود فريق الوساطة الأمريكية تفقد زخمها عندما يغيب هذا الفريق، لأن المؤسسات والآليات اللازمة لمتابعة التنفيذ لا تكون قد تأسست بصورة كافية. وبالنسبة إلى العراق، فإن الدرس هنا واضح: ينبغي استخدام القناة الشخصية للوصول إلى القرار، لكن ينبغي أن يتحول الناتج عن هذه القناة إلى اتفاق رسمي أو آلية مؤسسية.

فضلاً عن ذلك، لا يمكن إغفال أن باراك يحمل في سجله القضائي اتهامات سابقة بالعمل كعميل غير مسجل لصالح الإمارات العربية المتحدة، وقد بُرِّئ منها في عام 2022 بعد محاكمة استمرت ستة أسابيع. وقد أُدين باراك بتهم التآمر للعمل كعميل أجنبي، وعرقلة العدالة، وتقديم تصريحات كاذبة لمكتب التحقيقات الفيدرالي خلال مقابلة أُجريت معه في حزيران/يونيو 2019. لكن هيئة المحلفين برّأته من جميع التهم التسع التي واجهها، ما يعني أن هذه الصفحة القضائية أغلقت قانونياً، لكنها تبقى جزءاً من السياق الذي يتحرك فيه باراك، وقد تُستدعى في أي نقاش مستقبلي حول دوره.

المحور الثاني: دور باراك في إدارة التفاعلات التركية-الإسرائيلية في الساحة السورية

تمثل العلاقة التركية-الإسرائيلية أحد أكثر المتغيرات تعقيداً في فهم الدور الذي يؤديه باراك. فتركيا ترى سوريا مجاًلاً حيوياً لأمنها ونفوذها الإقليمي، فيما تتعامل إسرائيل مع أي توسع عسكري تركي داخل سوريا باعتباره احتمالاً قد يغير ميزان القوى ويقيد قدرتها على العمل. وتقف الولايات المتحدة بين الطرفين، مطالبة بالحفاظ على شراكتهما مع كل منهما وتجنب تحولهما إلى مصدر صراع مباشر.

ولتفكيك هذه المعادلة المركبة، سيتناول هذا المحور ثلاثة مستويات متدرجة: يبدأ أولاً بالواقعة العملية التي كشفت هشاشة التنسيق بين الحلفاء (أبو الظهور)، ثم ينتقل ثانياً إلى تحليل قضية الجولان بوصفها اختباراً لحدود الدور الشخصي لباراك، ويختتم ثالثاً ببيان الارتباط المباشر بين هذا المتغير والمصالح العراقية. وهذه المستويات الثلاثة مترابطة:

فالواقعة العملية تكشف التعارض، وقضية الجولان تحدد الحدود، والارتباط العراقي يبرر لماذا يجب على بغداد متابعة هذا الملف.

أولاً: قاعدة (أبو الظهور) كاختبار لآليات خفض التصعيد

شكّلت الضربة الإسرائيلية على قاعدة أبو الظهور في آب/أغسطس 2026 اختباراً حقيقياً لهذه المعادلة. فقد نفذت إسرائيل ثماني غارات استهدفت مدرج القاعدة ومنشآت التخزين فيها. وقال باراك إن إسرائيل لم تُبلغ الولايات المتحدة مسبقاً بالضربة، وإن العملية يمكن أن تؤدي إلى تصعيد خطير مع تركيا. وأوضح أن «القوات التركية لم تكن على علم بأن الطائرات الإسرائيلية في طريقها إلى تلك القاعدة السورية، ولم تكن تعرف هدفها، وبالتالي كان من المحتمل أن تتحرك طائراتها باعتقاد أنها هي المستهدفة».

وأكثر ما يهم في هذه الواقعة ليس تحديد الطرف الصحيح في الرواية فقط، وإنما اكتشاف تعارض تقدير المخاطر. فإسرائيل ترى أن احتمال إنشاء موطئ قدم عسكري تركي في سوريا يمثل خطراً على أمنها. أما تركيا فتري أن وجودها في سوريا مرتبط بمصالحها الأمنية وبمستقبل الدولة السورية. أما الولايات المتحدة فتريد منع تحول هذا الاختلاف إلى تصادم بين حليفين وشريكين مهمين. ولهذا أعلن باراك أن واشنطن تعمل على آلية لخفض التصعيد بين تركيا وإسرائيل وسوريا.

ويكشف هذا التعارض عن حقيقة أعمق تتمثل في أن الولايات المتحدة لم تعد قادرة على ضمان التنسيق الكامل بين حلفائها في سوريا. فإسرائيل تتصرف وفق تقديراتها الأمنية الخاصة، وتركيا تتصرف وفق مصالحها الإقليمية، والولايات المتحدة تحاول الموازنة بينهما. وهذا الوضع يخلق بيئة من عدم اليقين يمكن أن تنعكس على جيران سوريا، ومن بينهم العراق.

ثانياً: ملف الجولان ومحددات التأثير الدبلوماسي الفردي

برزت حدود الدور الشخصي لباراك بصورة أوضح في قضية الجولان. فبعد أن قال في آب/أغسطس إن إسرائيل «لا تزال» تحتل الجولان في انتهاك لقرارات الأمم المتحدة، واصفاً الأمر بأنه «يخالف قرارات الأمم المتحدة وكل المواثيق الدولية التي أكدت أن الجولان أرض سورية»، أثارت تصريحاته جدلاً؛ لأنها بدت متعارضة مع اعتراف إدارة ترامب عام 2019 بالسيادة الإسرائيلية على المنطقة. وقد عاد لاحقاً وأوضح أن «سياسة الولايات المتحدة بشأن الجولان حددها الرئيس ترامب في 2019 ولم تتغير».

حقيقة، تكشف هذه الواقعة أن تصريحات المبعوث لا ينبغي أن تُعامل تلقائياً بوصفها قرارات سياسية أمريكية. ومن هنا تبرز قاعدة منهجية مهمة في التعامل العراقي مع باراك: يجب التمييز بين التصريح الشخصي أو التقدير السياسي من جهة، والموقف الرسمي الأمريكي من جهة أخرى. وهذا التمييز ضروري لتجنب بناء سياسات عراقية على تصريحات قد لا تعكس الموقف الرسمي، أو قد تُعدّل لاحقاً تحت الضغط. كما يتكشف من هذه الواقعة أيضاً أن جرأة باراك ليست مطلقة؛ فهو يتراجع عندما يشدّ الضغط الإسرائيلي والأمريكي، مما يعني أن مساحة المناورة المتاحة له محدودة، وأن العراق لا يمكنه الرهان على تصريحات فردية قد لا تصمد أمام الضغوط.

ثالثاً: الانعكاسات الاستراتيجية للمتغير التركي-الإسرائيلي على العراق

قد يبدو هذا الملف في ظاهره بعيداً عن العراق، لكنه يرتبط به على مستويين: الأول أمني؛ لأن أي تصادم واسع في سوريا يمكن أن يؤثر في الحدود العراقية وفي انتشار التنظيمات المسلحة. فإذا تحول التنافس التركي-الإسرائيلي إلى مواجهة عسكرية مباشرة، فإن التداعيات ستمتد إلى العراق، سواء من خلال تدفق اللاجئين، أو انتقال الجماعات المسلحة، أو تقويض الاستقرار في المناطق الحدودية.

والثاني سياسي؛ لأن تصاعد التوتر قد يدفع الولايات المتحدة إلى إعادة توزيع أولوياتها الإقليمية، بما يغير مساحة الاهتمام الأمريكي بالعراق. فإذا انشغلت واشنطن باحتواء صراع تركي-إسرائيلي، فقد تنخفض الأولوية النسبية للملف العراقي، مما يقلل من فرص العراق في الحصول على دعم أمريكي لمشروعاته الاقتصادية والأمنية. ومن ثم، فإن المتغير التركي-الإسرائيلي يجب أن يكون ضمن منظومة المتابعة الاستراتيجية العراقية، لا باعتباره ملفاً يتطلب انحيازاً لأحد الطرفين، وإنما بوصفه عاملاً مؤثراً في البيئة التي تتحرك فيها العلاقات العراقية-الأمريكية.

المحور الثالث: موقع العراق في الحسابات الاستراتيجية الأمريكية: مسارات استثمار الفرصة

لم يعد التعامل مع العراق بوصفه ملفاً منفصلاً عن سوريا وتركيا وإيران والخليج كافياً لفهم السياسة الأمريكية تجاهه. فقد أعادت واشنطن ترتيب أولوياتها في الشرق الأوسط ضمن مقارنة تقوم على إدارة التوازنات الإقليمية، وتأمين مسارات الطاقة والتجارة، واحتواء الأزمات، والاعتماد على شركاء محليين قادرين على تحمل أعباء الاستقرار. وفي هذا الإطار، تحوّل العراق من ملف أمني إلى نقطة تقاطع بين قضايا الأمن الحدودي، والملف الكردي، والطاقة، وممرات النقل، والترتيبات السياسية في سوريا. وهذا التقاطع يمنحه قيمة استراتيجية، لكنه يجعله أيضاً عرضة لتجاذبات القوى الإقليمية والدولية.

والفرصة التي يمكن الحديث عنها هنا لا تعني أن العراق أصبح مركزاً للقرار الأمريكي، ولا أن واشنطن تتبنى مصالحه تلقائياً، بل تعني أن هناك مساحة أوسع لطرح المصالح العراقية داخل مقارنة أمريكية أوسع، وأن بغداد تستطيع أن تتحول من طرف يتلقى آثار السياسات الإقليمية إلى طرف يساهم في تشكيل بعض مساراتها. غير أن هذه المساحة ليست مفتوحة دائماً، ولا هي مرتبطة بشخص أو ظرف عارض؛ إنها فرصة تحتاج إلى وعي وإدارة ومؤسسات. ومن هنا، يسعى هذا المحور إلى تحليل طبيعة الحسابات الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق، وتحديد مكونات الفرصة ومسارات استثمارها، والعوائق

التي تحد منها، وطرح سيناريوهات مستقبلية وتوصيات عملية تحوّل موقع العراق الجغرافي والجيوسياسي من موقع متأثر إلى قيمة تفاوضية فاعلة في العلاقة مع الولايات المتحدة.

ولبيان هذه الفرصة، سيتناول هذا المحور خمسة أبعاد متكاملة: يبدأ أولاً بالتحول البنيوي من العلاقة الأمنية إلى الشراكة المتعددة الأبعاد، ثم ينتقل ثانياً إلى البعد الاقتصادي والاستثماري بوصفه المجال الأكثر قابلية للاستدامة، ويتناول ثالثاً إعادة تعريف البعد الأمني، ورابعاً مشروع طريق التنمية كأداة للعلاقة مع واشنطن، ويختتم خامساً بالبعد الإقليمي ودور العراق في إدارة الاستقرار. وهذه الأبعاد الخمسة تشكل معاً منظومة متكاملة: فالانتقال من الأمن إلى الاقتصاد يفتح المجال، والاستثمار يعمق العلاقة، وإعادة تعريف الأمن تحميها، وطريق التنمية يربطها بالمنطقة، والدور الإقليمي يرفع قيمة العراق في الحسابات الأمريكية.

أولاً: التحول الهيكلي من الاعتماد الأمني إلى الشراكة الاستراتيجية الشاملة

تقليدياً، احتلت القضايا الأمنية مساحة واسعة في العلاقة الأمريكية-العراقية، خصوصاً مكافحة الإرهاب وترتيبات القوات والتعاون الاستخباري. وقد شكّل هذا البعد الأمني، لعقود، الإطار الأساس الذي تُدار من خلاله العلاقة الثنائية، بحيث أصبحت القضايا الأخرى تابعة له أو مندرجة تحته. لكن التطورات الاقتصادية خلال عام 2026 تشير إلى إمكان توسيع العلاقة، بل وإعادة هيكلتها على أسس جديدة. ففي تموز/يوليو 2026، أعلن عن توقيع 48 اتفاقاً ومذكرة تفاهم وإعلان شراكة بين العراق والولايات المتحدة، شملت قطاعات عامة وخاصة، بما في ذلك قطاع النفط والكهرباء والاتصالات. ووصفت الحكومة العراقية الخطوة بأنها تؤسس لمسار واضح من التعاون الاقتصادي والمالي، وتتنقل العلاقة إلى مستوى متقدم من التبادل.

ولا تكمن أهمية هذه الخطوة في عدد الاتفاقات فقط، وإنما في إمكانية تحولها إلى قاعدة جديدة لتعريف العلاقة الثنائية. فالاستثمار الأمريكي في العراق، إذا تحول إلى مشروعات

إنتاجية طويلة الأجل، يمكن أن يوفر مصالح متبادلة تجعل العلاقة أقل تأثراً بالأزمات السياسية. وهذا الانتقال من الأمن إلى الاقتصاد لا يعني إلغاء البعد الأمني، بل يعني أن يصبح الأمن أحد مكونات العلاقة، لا عنوانها الوحيد. غير أن هذا التحول الهيكلي لا يمكن فهمه بمعزل عن التحولات الأوسع في المقاربة الأمريكية للمنطقة. فقد بدأت واشنطن تعيد ترتيب أولوياتها في الشرق الأوسط ضمن مقاربة تقوم على إدارة التوازنات الإقليمية، وتأمين مسارات الطاقة والتجارة، واحتواء الأزمات، والاعتماد على شركاء محليين قادرين على تحمل أعباء الاستقرار. وفي هذا الإطار، لم يعد العراق مجرد ملف أمني، بل أصبح نقطة تقاطع بين ملفات عدة: الحدود مع سوريا، والملف الكردي، والطاقة، وطريق التنمية، والعلاقة مع تركيا والخليج. وهذا التقاطع هو ما يمنحه قيمة استراتيجية، لكنه في الوقت نفسه يجعله عرضة لتجاذبات القوى.

ويكشف هذا التحول عن أن العلاقة الأمريكية-العراقية لم تعد تُدار بمنطق الحاجة الأمنية وحدها، بل بدأت تنتقل تدريجياً نحو منطق المصالح المتبادلة. فالأمن يبقى ضرورة، لكنه لم يعد كافياً وحده لضمان استدامة العلاقة. والمشروعات الاقتصادية، إذا تحولت إلى واقع ملموس، يمكن أن تخلق شبكة مصالح تجعل العلاقة أكثر صلابة أمام التقلبات السياسية. وهذا يعني أن العراق أمام فرصة لتحويل موقعه من دولة تحتاج إلى الحماية إلى شريك يمكن أن يقدم قيمة استراتيجية في أمن الطاقة والربط الإقليمي وإدارة الاستقرار.

ومع ذلك، فإن هذا التحول لا يخلو من تحديات. فأولها أن الانتقال من الأمن إلى الاقتصاد لا يعني تجاوز البعد الأمني، بل يتطلب إعادة تعريفه وتوظيفه بما يخدم التنمية، بدلاً من أن يكون عبئاً عليها. وثانيها أن الاقتصاد لا يمكن أن يزدهر في بيئة غير مستقرة، مما يعني أن الاستقرار الأمني يبقى شرطاً أساسياً لأي تحول اقتصادي حقيقي. وثالثها أن هذا التحول يحتاج إلى إرادة سياسية عراقية قادرة على تجاوز الحسابات الضيقة، وإلى مؤسسات قادرة على ترجمة الاتفاقات إلى مشروعات ملموسة.

وبناءً على ذلك، فإن التحول الهيكلي من الاعتماد الأمني إلى الشراكة الاستراتيجية الشاملة ليس مجرد تغيير في عناوين العلاقة، بل هو إعادة تعريف لمضمونها واتجاهها. فإذا نجح العراق في ترجمة الاتفاقات إلى مشروعات، وفي بناء بيئة استثمارية مستقرة، وفي تقديم نفسه كشريك في الاستقرار والتنمية، فإنه لا يطلب من واشنطن حماية فحسب، بل يعرض عليها شراكة استراتيجية تخدم مصالح الطرفين، وتحوّل العلاقة من عبء أمني إلى رافعة للاستقرار والتنمية.

ثانياً: المحدد الاقتصادي والاستثماري كضامن لاستدامة العلاقات

يمثل هذا المسار المجال الأكثر قابلية لبناء علاقة عراقية-أمريكية طويلة الأجل. فالسياسة الخارجية التي تستند إلى المشروعات والمصالح الاقتصادية تكون أكثر قدرة على الاستمرار من تلك التي تستند إلى التفاهات السياسية وحدها. وقد أكد باراك خلال قمة الأعمال العراقية-الأمريكية أن القطاع الصناعي وقطاع الأعمال يمثلان أداة رئيسية للتنمية والاستقرار. كما أظهرت اتفاقات تموز/يوليو 2026 استعداد شركات غربية وأمريكية للدخول في مشروعات كبيرة في العراق، بما في ذلك شركات مثل «موبيل» و«هالبرتون».

وهنا تبدأ القيمة الحقيقية لدور باراك. فخلفيته الاقتصادية وعلاقاته الدولية تمنحه قدرة على ربط المستثمرين الأمريكيين بالسوق العراقية. ويمكن للعراق أن يجعل قطاع الطاقة أحد الأعمدة الأساسية للعلاقة الأمريكية، عبر تطوير الحقول، واستثمار الغاز المصاحب، والبنية التحتية للتصدير. كما يمكن أن يشمل التعاون قطاعات التكنولوجيا الرقمية والأمن السيبراني والاتصالات، إلى جانب تشجيع شراكات بين الشركات العراقية والأمريكية الصغيرة والمتوسطة.

غير أن هذه الإمكانيات لا تتحقق تلقائياً. فواقع الحال يشير إلى أن العلاقة الاقتصادية بين بغداد وواشنطن ظلت لعقود أسيرة لدورات سياسية متقلبة، تتقدم في لحظات الانسجام وتراجع في أزمات الثقة. وهذا يعني أن أي حديث عن الاقتصاد كضامن للاستدامة يجب

أن يأخذ في الحسبان أن الاقتصاد نفسه يحتاج إلى ضمانات سياسية ومؤسسية ليعمل. فالمستثمر الأمريكي لا ينظر إلى العراق كسوق واحدة فحسب، بل ينظر إليه أيضاً كبيئة عالية المخاطر، تتداخل فيها العوامل الأمنية مع القيود البيروقراطية والمخاوف القانونية. وهذا الواقع يفرض على صانع القرار العراقي أن يقدم أكثر من مجرد اتفاقات؛ عليه أن يقدم بيئة استثمارية موثوقة، وإطاراً قانونياً مستقراً، والتزاماً سياسياً طويل الأجل بحماية المصالح الاقتصادية.

وتكمن الأهمية القصوى في ضرورة ترجمة التفاهات والاتفاقات من صورتها السياسية المجردة إلى مشروعات مادية قابلة للقياس والتنفيذ؛ إذ إن بقاء هذه الاتفاقات حبيسة الأطر الدبلوماسية العامة لن يُفضي إلى أي تحول هيكلي وجوهري في مسار العلاقات الثنائية. فقد شهد العراق على مدى العقدين الماضيين توقيع عشرات الاتفاقات ومذكرات التفاهم، لكن كثيراً منها لم يخرج إلى حيز التنفيذ، إما بسبب التغيرات السياسية، أو بسبب غياب الآليات المؤسسية، أو بسبب ضعف التنسيق بين الجهات المعنية. وهذا يعني أن العبرة ليست في عدد الاتفاقات، بل في قدرتها على التحول إلى واقع. ولتحقيق هذه الغاية، يتحتم مأسسة كل اتفاق عبر مسار تنفيذي متكامل يبدأ ببلورة المشروع، وتحديد الجهة المؤسسية المسؤولة عن إدارته، وتأمين الغطاء المالي اللازم، مقترناً بجدول زمني صارم، واعتماد مؤشرات أداء دقيقة لقياس نسب الإنجاز، وصولاً إلى إخضاع سير العمل لآليات تقييم ومتابعة دورية. وهذا المسار ليس ترفاً إدارياً، بل هو الشرط الذي يفصل بين اتفاق يُعلن ويُنسى، واتفاق يتحول إلى مشروع يغيّر الواقع.

يفرض هذا المسار على صانع القرار العراقي استحقاقاً استراتيجياً موازياً يتمثل في تهيئة بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة، تركز بالأساس على توفير المظلة القانونية لحماية المستثمرين، وإرساء آليات فاعلة لتسوية النزاعات التجارية، فضلاً عن تعزيز مستويات الشفافية المؤسسية وتبسيط الإجراءات البيروقراطية. فالمستثمر الأمريكي، الذي اعتاد على العمل في بيئات قانونية واضحة ومؤسسات مستقرة، لا يمكن أن يقبل بمخاطر قانونية

عالية أو بإجراءات بيروقراطية معقدة. وبالتالي، فإن الإصلاح الاقتصادي والمالي في العراق ليس شرطاً داخلياً فحسب، بل هو شرط خارجي لنجاح أي شراكة اقتصادية مع واشنطن.

ويكشف هذا كله عن حقيقة جوهرية: أن المحدد الاقتصادي والاستثماري، رغم كونه الأكثر قابلية للاستدامة، يبقى في حاجة إلى إرادة سياسية قادرة على حمايته من التقلبات، وإلى مؤسسات قادرة على ترجمته إلى واقع، وإلى بيئة قانونية قادرة على جذب المستثمرين وطمأننتهم. وإذا نجح العراق في تحقيق هذه الشروط، فإن الاقتصاد لا يبقى مجرد قطاع داخل العلاقة، بل يصبح الضامن الحقيقي لاستمرارها، والحصن الذي يحميها من التغيرات السياسية الآنية. وعندها فقط، تتحول العلاقة العراقية-الأمريكية من ارتباط أمني هش إلى شراكة استراتيجية متجذرة في المصالح المشتركة.

ثالثاً: إعادة هندسة التعاون الأمني وتأطير مهامه المستقبلية

لا ينبغي إلغاء البعد الأمني من العلاقة، لكن المطلوب إعادة تعريفه، فالعراق في المرحلة الجديدة لا يحتاج فقط إلى دعم في مكافحة الإرهاب، وإنما يحتاج إلى شراكة أوسع تتعلق بأمن الحدود، والمعلومات، وحماية البنى التحتية، والأمن السيبراني، والتدريب، وتطوير القدرات. وهنا تكمن قيمة باراك تحديداً؛ لأنه يجمع بين الملف العراقي والسوري والتركي. يمكن للعراق أن يطرح أمامه منظومة أمنية متكاملة تتضمن: حماية الحدود، تبادل المعلومات، مكافحة التنظيمات الإرهابية، متابعة التحركات المسلحة العابرة للحدود، حماية المنشآت الحيوية، والتنسيق في أزمات سوريا. وينبغي أن تتم هذه الترتيبات من خلال المؤسسات العسكرية والأمنية العراقية والأمريكية المختصة، لا من خلال قناة سياسية شخصية وحدها.

غير أن إعادة هندسة التعاون الأمني لا تعني مجرد توسيع قائمة الملفات، بل تعني تغييراً في فلسفة العلاقة نفسها. فالعراق لم يعد دولة تحتاج إلى حماية من تهديد إرهابي محدد، بل

أصبح دولة تواجه منظومة تهديدات متشابكة: حدود مفتوحة مع سوريا، وحركات مسلحة غير خاضعة للدولة، ومخاطر سيبرانية تهدد البنى التحتية، وضغوط إقليمية قد تتحول إلى مواجهات مباشرة على أراضيه أو قرب حدوده. وهذا التحول في طبيعة التهديدات يفرض تحولاً مماثلاً في طبيعة الاستجابة. فالتعاون الأمني الذي يقوم على ردود فعل متأخرة لم يعد كافياً، والمطلوب هو تعاون استباقي قائم على بناء القدرات وتبادل المعلومات والتخطيط المشترك. وهنا تبرز ثلاثة مبادئ ينبغي أن تحكم إعادة هندسة التعاون الأمني بين بغداد وواشنطن، وهي:

1- المبدأ الأول (السيادة العراقية): بمعنى أن أي ترتيب أمني يجب أن يحترم القرار العراقي، وأن يتم بالتنسيق مع المؤسسات الدستورية، لا أن يُفرض من الخارج أو يُدار عبر قنوات غير رسمية.

2- المبدأ الثاني (المؤسسية): بمعنى أن تنتقل الترتيبات الأمنية من التفاهات الشخصية إلى أطر رسمية واضحة، تحدد المسؤوليات والصلاحيات وآليات المتابعة.

3- المبدأ الثالث (الشمولية): بمعنى أن الأمن لا يقتصر على الجانب العسكري، بل يشمل الأمن الاقتصادي والغذائي والسيبراني والبيئي، لأن استقرار العراق لا يتحقق بالعمليات الأمنية وحدها.

وفي هذا الإطار، يمكن تصنيف مجالات التعاون الأمني المستقبلي إلى (أربعة) مستويات متكاملة، تتمثل بـ:

- المستوى الأول (أمن الحدود): وهو المجال الأكثر إلحاحاً في ضوء التحولات السورية، فالحدود العراقية-السورية تمتد لأكثر من 600 كيلومتر، وتشهد حركة مستمرة للجماعات المسلحة والتهريب. والمطلوب هنا ليس فقط نشر قوات، بل بناء منظومة مراقبة متكاملة تشمل الطائرات المسيّرة، وأبراج المراقبة، وأنظمة الاستشعار، وقوات رد سريع، إلى جانب التعاون الاستخباري مع الجانب السوري والتركي والأمريكي.
- المستوى الثاني (تبادل المعلومات الاستخبارية): فالعراق يمتلك شبكة استخبارية داخلية

مهمة، لكنه يحتاج إلى تطوير قدراته في تحليل المعلومات وربطها بالسياق الإقليمي. ويمكن أن يشمل التعاون هنا تبادل المعلومات حول تحركات التنظيمات الإرهابية، والجماعات المسلحة، وشبكات التهريب، والتهديدات السيبرانية. وهذا التعاون يجب أن يكون مؤسسياً، من خلال أجهزة الاستخبارات الرسمية، لا من خلال قنوات شخصية قد تتوقف بتغير الأشخاص.

● المستوى الثالث (حماية البنى التحتية): فالعراق يمتلك بنية تحتية حيوية تمتد من حقول النفط في الجنوب إلى خطوط الأنابيب في الوسط إلى المنشآت في الشمال. وهذه البنية عرضة لتهديدات متعددة: هجمات إرهابية، وسيبرانية، وتخريب، وصراعات إقليمية. والمطلوب هنا هو بناء منظومة حماية متكاملة تشمل التدريب، والتجهيز، والاستجابة السريعة، والتعاون التقني مع الشركات الأمريكية المتخصصة.

● المستوى الرابع (التنسيق في أزمات سوريا): فالعراق هو الدولة الأكثر تأثراً بأي تطور في سوريا، سواء من حيث تدفق اللاجئين، أو انتقال الجماعات المسلحة، أو تأثيرات اقتصادية. ويمكن أن يشمل التعاون هنا التنسيق في إدارة الحدود، وتبادل المعلومات حول الجماعات المسلحة، والمشاركة في آليات خفض التصعيد، والمساهمة في إعادة الإعمار. وهذا التنسيق يمكن أن يمر عبر قناة باراك، لكن ينبغي أن يترسخ في مؤسسات رسمية، مثل وزارة الدفاع والداخلية والأمن الوطني.

ومما تقدم، يمكن القول بأن إعادة هندسة التعاون الأمني لا تخلو من تحديات جوهرية. فأول هذه التحديات يتمثل في التوازن بين السيادة والفاعلية؛ فالعراق يريد تعاوناً أمنياً يحترم سيادته، لكنه يحتاج في الوقت نفسه إلى قدرات لا يمتلكها اليوم، وهو توازن صعب؛ لأن أي تعاون أمني عميق قد يُنظر إليه من بعض القوى السياسية العراقية على أنه انقصاص من السيادة. ويأتي التنسيق بين الأجهزة العراقية تحدياً آخر لا يقل أهمية؛ فالتعاون الأمني يقتضي تنسيقاً بين الوزارات والأجهزة الأمنية والعسكرية على اختلاف تصنيفاتها. والواقع أن هيكلة القيادة الأمنية العراقية شهدت تحولاً جوهرياً بإلغاء قيادة العمليات المشتركة في تموز/يوليو 2026، ودمج مهامها ضمن مكتب القائد العام للقوات المسلحة، وهو ما يمثل

خطوة نحو مركزية القرار الأمني، لكنه في الوقت ذاته يطرح تساؤلات عملية حول مدى قدرة هذه الهيكلية الجديدة على تجاوز الفجوات التنسيقية المزمعة بين الأجهزة المختلفة. وتكمن الملاحظة الجوهرية هنا في أن التحدي لم يكن يوماً في غياب هيكل تنسيقي، بل في غياب إرادة سياسية موحدة تدفع كل الأجهزة نحو الالتزام بمرجعية واحدة، وهو ما يبقى الاختبار الحقيقي لأي إصلاح أمني قادم.

ويضاف إلى ذلك تحدٍ ثالث يتمثل في الاستدامة؛ فالتعاون الأمني الذي يعتمد على شخص أو إدارة قد يتوقف بتغير الظروف، والمطلوب هو بناء آليات مؤسسية قادرة على الاستمرار. وبناءً على ذلك، فإن إعادة هندسة التعاون الأمني ليست ترفاً، بل ضرورة؛ فالعراق لا يستطيع أن يواجه التهديدات المتشابكة بمفرده، والولايات المتحدة لا تستطيع أن تحمي مصالحها في المنطقة دون شريك عراقي قادر. وهذا يعني أن التعاون الأمني يجب أن ينتقل من منطق المساعدة إلى منطق الشراكة، ومن منطق رد الفعل إلى منطق الاستباق، ومن منطق الشخص إلى منطق المؤسسة. وإذا نجح العراق في تقديم منظومة أمنية متكاملة لباراك، فإنه لا يطلب حماية فحسب، بل يعرض شراكة أمنية تخدم مصالح الطرفين، وتحوّل الأمن من عبء إلى رافعة للاستقرار والتنمية.

رابعاً: طريق التنمية كرافعة جيو-اقتصادية لتعزيز الشراكة مع واشنطن

لا ينبغي التعامل مع طريق التنمية باعتباره مشروع نقل عراقي-تركي فقط. فالمشروع، إذا اكتمل، يمكن أن يصبح جزءاً من شبكة أوسع للربط بين الخليج والعراق وتركيا والأسواق الأوروبية، كونه يحمل أبعاداً استراتيجية تتعلق بالنقل والطاقة والتكامل الاقتصادي. ومن هنا يمكن للعراق تقديم المشروع إلى الولايات المتحدة باعتباره: مشروعاً للربط الاقتصادي، وأداةً لتنويع طرق التجارة، ووسيلةً لرفع الاستقرار الاقتصادي، وممرّاً لتوسيع الاستثمارات. وهذه الرؤية ترفع قيمة المشروع سياسياً، ولا تبقى حبيس الخطاب الاقتصادي الداخلي.

غير أن القيمة الحقيقية للمشروع لا تُقاس بطول الطريق، ولا بحجم الموانئ، ولا بعدد خطوط السكك، وإنما بقدرته على إعادة تعريف موقع العراق في الخريطة الاقتصادية

الإقليمية. فالمشروع، إذا نُفذ بوصفه منظومة متكاملة، يمكن أن يحوّل العراق من دولة تقع عند أطراف شبكات النقل والتجارة إلى عقدة مركزية فيها. وهذا التحول لا يمنح العراق مزايا اقتصادية فحسب، بل يمنحه أيضاً قدرة تفاوضية جديدة؛ لأنه يصبح طرفاً لا يمكن تجاوزه في أي ترتيبات إقليمية تتعلق بالطاقة أو النقل أو التجارة.

وهنا يبرز البعد الجيواقتصادي للمشروع في العلاقة مع واشنطن. فالولايات المتحدة، بوصفها قوة تسعى إلى تأمين سلاسل الإمداد العالمية، وتنويع مسارات الطاقة، وتقليل مخاطر الاعتماد على ممرات محدودة، يمكن أن تجد في طريق التنمية أداة تخدم مصالحها الاستراتيجية. فالمشروع يوفر مساراً بديلاً يقلل من حساسية طرق النقل التقليدية، ويربط الخليج بتركيا وأوروبا عبر العراق، ويفتح المجال أمام استثمارات أمريكية في البنية التحتية والطاقة والخدمات اللوجستية. وهذا يعني أن العراق لا يطلب من واشنطن دعماً لمشروع وطني فحسب، بل يعرض عليها فرصة للمشاركة في منظومة إقليمية تحقق لها مصالح ملموسة في أمن الطاقة والتجارة والاستقرار.

ويزداد هذا البعد الجيواقتصادي أهمية في ضوء التحولات التي يشهدها الشرق الأوسط. فالتنافس على ممرات النقل والتجارة لم يعد محصوراً بين قوى إقليمية، بل أصبح جزءاً من استراتيجيات القوى الكبرى. وكلما زادت حاجة الأسواق العالمية إلى مسارات بديلة، زادت قيمة المشروع، وتحول من مشروع نقل إلى أداة في إعادة تشكيل التوازنات الاقتصادية الإقليمية. ومن هنا، فإن تقديم المشروع للولايات المتحدة بوصفه مشروعاً للربط الاقتصادي لا يعني مجرد طلب تمويل أو دعم فني، بل يعني دعوة واشنطن إلى أن تكون شريكاً في بناء منظومة اقتصادية إقليمية تخدم مصالحها أيضاً.

ومع ذلك، فإن نجاح المشروع في أداء هذا الدور لا يتوقف على اكتمال بنيته التحتية وحدها، وإنما يتوقف على ثلاثة شروط أساسية. الشرط الأول هو الاستقرار الأمني على طول مسار المشروع، خصوصاً في المناطق الحدودية والمناطق التي تمر بها خطوط

النقل؛ فالاستثمار في البنية التحتية لا يمكن أن يزدهر في بيئة غير مستقرة. والشرط الثاني هو وجود إطار مؤسسي عراقي قادر على إدارة المشروع، وتنسيق الجهود بين الوزارات والجهات المعنية، وضمان الشفافية في العقود والمناقصات. والشرط الثالث هو بناء شراكة إقليمية حقيقية مع تركيا والخليج، بحيث يتحول المشروع من مبادرة أحادية إلى منظومة تعاون إقليمي.

وهنا يمكن للعراق أن يستثمر موقع باريك بوصفه قناة لنقل هذه الرؤية إلى واشنطن. فباريك، بخلفيته الاقتصادية وعلاقاته بالقطاع الخاص الأمريكي، يمكن أن يكون جسراً بين الشركات الأمريكية والفرص الاستثمارية في المشروع. لكن الاعتماد على هذه القناة وحدها لا يكفي. فالمشروع يحتاج إلى ملف متكامل يُعرض على الإدارة الأمريكية والمستثمرين والكونغرس، يوضح الأبعاد الاستراتيجية للمشروع، ويحدد الفرص الاستثمارية، ويبرز المصالح الأمريكية فيه. وهذا الملف يجب أن يكون جاهزاً، لا أن يُنتظر أن تطلبه واشنطن.

وبذلك، يتحول طريق التنمية من مشروع نقل إلى رافعة جيواقتصادية. والرافعة تعني أن العراق لا يكتفي ببناء طريق، بل يبني موقعاً جديداً لنفسه في الاقتصاد الإقليمي. وهذا الموقع هو ما يمنحه القدرة على التفاوض، والمساومة، وطرح المصالح، لا مجرد الانتظار. فالفرق بين دولة تمر بها البضائع ودولة تدير شبكة النقل والتجارة فرق جوهري في القوة والموقع والتأثير.

ومما تقدم، يمكن القول إن طريق التنمية يمثل أحد أهم المسارات المتاحة للعراق لتعزيز شراكته مع واشنطن، لكن قيمته لا تتحقق تلقائياً. فهو يحتاج إلى رؤية استراتيجية، وإلى إطار مؤسسي، وإلى شراكة إقليمية، وإلى ملف متكامل يُعرض على الإدارة الأمريكية. وإذا نجح العراق في تقديم المشروع بهذا الشكل، فإنه لا يقدم لواشنطن مشروعاً فحسب، بل يقدم لها فرصة للمشاركة في إعادة تشكيل الاقتصاد الإقليمي، وهو ما يمنح العراق موقعاً مختلفاً في الحسابات الأمريكية: ليس دولة تحتاج إلى المساعدة، بل شريكاً يمكن أن يساهم في تحقيق مصالح استراتيجية.

خامساً: الدور الإقليمي للعراق: من ساحة للتجاذبات إلى فاعل جيوسياسي مؤثر

تتمثل إحدى أهم الفرص أمام العراق في تحويل موقعه الجغرافي من عبء إلى قيمة سياسية. فالعراق يقع بين الخليج وتركيا وإيران وسوريا، ويتقاطع موقعه مع طرق الطاقة والنقل والتجارة. وهذه الوضعية الجغرافية، التي طالما نُظر إليها بوصفها مصدر ضعف وهشاشة، يمكن أن تتحول إلى مصدر قوة إذا جرى توظيفها ضمن رؤية استراتيجية واضحة. فالدولة التي تقع عند ملتقى المصالح الإقليمية ليست بالضرورة دولة ساحة، بل يمكن أن تكون دولة عقدة، أي دولة يمر عبرها الحل لا الأزمة. وهذا الفرق الجوهرى بين الساحة والعقدة هو ما يحدد موقع العراق في الحسابات الأمريكية.

وإذا نجحت بغداد في تقديم نفسها بوصفها طرفاً يمكن أن يساهم في الاستقرار الإقليمي، فإن ذلك يرفع قيمتها في الحسابات الأمريكية. فالولايات المتحدة، التي أنهكتها عقود من التدخل في الشرق الأوسط، لم تعد تبحث عن دولة تتلقى الأوامر، بل عن شريك قادر على تحمل مسؤولية الاستقرار في محيطه. وهذا التحول في المزاج الأمريكي يفتح أمام العراق نافذة تاريخية، لكنها نافذة لا تبقى مفتوحة إلى الأبد. فالدول التي تتردد في تقديم نفسها كشريك، سرعان ما تجد أن الفرصة أغلقت، وأن غيرها من القوى الإقليمية قد شغلها.

وهنا ينبغي أن ينتقل العراق من مفهوم «عدم الانخراط في الصراعات» إلى مفهوم أكثر نشاطاً، وهو «المساهمة في إدارة الاستقرار الإقليمي». والفرق بين المفهومين كبير؛ لأن الأول يضع العراق في موقع المتلقي، بينما الثاني يمنحه دوراً سياسياً. فعدم الانخراط يعني الانتظار، والانتظار يعني أن تُدار الملفات من دونك، وأن تُتخذ القرارات التي تمسك من دون أن يكون لك رأي فيها. أما المساهمة في إدارة الاستقرار فتعني أن تكون حاضراً في كل ملف يمس مصالحك، وأن تطرح رؤيتك، وأن تبني التحالفات التي تحمي مصالحك. وهذا التحول في المفهوم يمكن أن يغير طريقة تعامل واشنطن مع بغداد، من دولة تحتاج إلى المساعدة إلى شريك يمكن الاعتماد عليه.

غير أن هذا التحول لا يخلو من تحديات، يكمن أولها في أن العراق يعمل في بيئة إقليمية شديدة الاستقطاب، تتداخل فيها المصالح الأمريكية والتركية والإيرانية والخليجية والإسرائيلية. وهذا التداخل يفرض على بغداد أن تتحرك بحذر، وأن توازن بين علاقاتها المختلفة، دون أن تفقد استقلال قرارها. وثانيها أن الدور الإقليمي لا يُمنح، بل يُنتزع. فالدول لا تصبح فاعلة لمجرد أنها تعلن رغبتها في ذلك، بل لأنها تمتلك القدرات التي تجعل الآخرين يحتاجون إليها. وهذا يعني أن العراق يحتاج إلى بناء قدرات دبلوماسية واقتصادية وأمنية تسمح له بأن يكون طرفاً لا يمكن تجاوزه في أي ترتيب إقليمي. وثالثها أن الدور الإقليمي يحتاج إلى شرعية داخلية. فلا يمكن للعراق أن يكون فاعلاً في الخارج إذا كان يعاني من انقسامات داخلية، أو إذا كانت بعض القوى السياسية تنظر إلى أي دور إقليمي بوصفه تهديداً لمصالحها. وهذا يعني أن الإجماع الداخلي على الرؤية الإقليمية هو شرط أساسي لأي دور فاعل. فالعراق الذي يتحرك في الخارج بلا تفويض داخلي سرعان ما يجد نفسه عاجزاً عن ترجمة تصريحاته إلى سياسات، وعن حماية مصالحه في المفاوضات.

وفي هذا السياق، يمكن للعراق أن يستثمر موقع براك بوصفه قناة لنقل هذه الرؤية إلى واشنطن. فباراك، الذي يتحدث العربية ويعرف المنطقة، يمكن أن يكون جسراً بين الرؤية العراقية والحسابات الأمريكية. لكن الاعتماد على هذه القناة وحدها لا يكفي. فالعراق يحتاج إلى تقديم نفسه في كل محفل، وإلى بناء شبكة من العلاقات مع المؤسسات الأمريكية المختلفة، وإلى تقديم أوراق سياسية واضحة تحدد مصالحه ومواقفه. فالدور الإقليمي لا يُبنى في غرفة واحدة، بل يُبنى في كل غرفة.

ومما تقدم، يمكن القول إن الدور الإقليمي للعراق ليس مجرد طموح، بل هو ضرورة. فالدولة التي تقع في قلب الشرق الأوسط لا يمكن أن تبقى ساحة للتجاذبات إلى الأبد. وإما أن تتحول إلى فاعل مؤثر، وإما أن تتحول إلى ساحة تُدار من الخارج. والعراق اليوم أمام فرصة تاريخية لاختيار المسار الأول، لكن هذه الفرصة تتطلب رؤية واضحة، وإرادة سياسية موحدة، وقدرات مؤسسية قادرة على ترجمة الرؤية إلى واقع. وإذا نجح العراق في

ذلك، فإنه لا يقدم لواشنطن خدمةً فحسب، بل يقدم لنفسه موقعاً جديداً في الإقليم، يليق بحجمه وتاريخه وموقعه.

المحور الرابع: السيناريوهات المستقبلية لدور باراك

يتناول هذا المحور أربعة سيناريوهات متدرجة، تمثل احتمالات متداخلة يمكن أن تنتقل من واحد إلى آخر وفق تطور الأحداث والمؤشرات، تبدأ من الاحتمال الأكثر ترجيحاً (استمرار باراك في موقعه)، ثم تنتقل إلى احتمال الاستمرار مع تأطير مؤسسي متزايد، فاحتمال سحب ملف العراق وإعادته إلى وزارة الخارجية، وتنتهي بسيناريو احتمال تراجع الفاعلية نتيجة تزايد التنافس التركي-الإسرائيلي.

1- السيناريو الأول: استمرار باراك بوصفه نقطة ارتكاز إقليمية

المعطيات:

أ- إعلان الرئيس ترامب في 31 أيار/مايو 2026 تعيين باراك مبعوثاً رئيسياً خاصاً إلى سوريا والعراق مع احتفاظه بمنصب السفير لدى تركيا.

ب- وصف وزير الخارجية ماركو روبيو باراك بأنه محاور مركزي في سوريا، ويد موثوقة في العراق، مضيفاً أنه عضو لا غنى عنه في فريق الرئيس، ويحظى بثقتي الكاملة، ويعمل بدعم كامل من وزارة الخارجية.

التقييم:

هذا السيناريو هو الأكثر ترجيحاً على المدى القصير، نظراً لتراكم المؤشرات الدالة على استمرار الثقة السياسية والتأطير المؤسسي.

الانعكاس على العراق:

الأكثر فائدة على المدى القصير.

الموقف العراقي المطلوب:

الاستفادة القصوى من القناة مع تجنب الاعتماد الحصري عليها.

2- السيناريو الثاني: استمرار باراك مع زيادة التأطير المؤسسي

المعطيات:

- أ- ارتفاع تعقيد الملفات التي يديرها باراك (تركيا وسوريا والعراق في وقت واحد).
- ب- واقعة أبو الظهور (18 آب/أغسطس 2026): كشفت أن التصريحات الشخصية تحتاج إلى إعادة ضبط. فباراك قال إن إسرائيل لم تبلغ الولايات المتحدة مسبقاً بالضربة، وإن العملية كان يمكن أن تؤدي إلى تصادم خطير مع تركيا.

التقييم:

احتمال وارد على المدى المتوسط، خصوصاً مع تصاعد التعقيدات الإقليمية.

الانعكاس على العراق:

إيجابي على المدى البعيد.

الموقف العراقي المطلوب:

توسيع الاتصالات مع وزارة الخارجية والكونغرس ومؤسسات الأمن القومي.

3- السيناريو الثالث: سحب ملف العراق من باراك وإعادته لوزارة الخارجية

المعطيات:

- أ- إعادة تنظيم دبلوماسي: هنالك مؤشرات تتجه نحو استعداد واشنطن لإعادة دبلوماسيين إلى سفاراتها في الشرق الأوسط، بما في ذلك العراق، مع تحديد سقف 75% من المستويات الطبيعية. وهذا يشير إلى إعادة بناء القدرات المؤسسية في العراق.
- ب- برزت تقارير استخبارية تؤكد قيام مكتب التحقيقات الفيدرالي FBI بالتحقيق في الزيادة الكبيرة لثروة باراك، بالتزامن مع توليه ملف العراق.
- ت- يحمل باراك اتهامات سابقة بالعمل كعميل غير مسجل لصالح الإمارات (-2021 2022)، وقد بُرئ منها في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.
- الموقف العراقي المطلوب:

النسيق المستمر والعمل على بناء البديل المؤسسي مسبقاً.

4- السيناريو الرابع: تراجع فاعلية باراك نتيجة تزايد التنافس التركي-الإسرائيلي

المعطيات

- أ- واقعة أبو الظهور (18 آب/أغسطس 2026): ثمانى عمليات جوية إسرائيلية استهدفت القاعدة، بعدما اكدت إسرائيل إن لديها معلومات استخبارية عن تحركات تركية نحو القاعدة، لكن الاستخبارات الأمريكية تحققت ولم تجد أساساً لهذا الادعاء.
- ب- ردت تركيا بضبط النفس وقدمت مخرجاً من الأزمة بدل التصعيد.
- ت- أعلن باراك أن واشنطن تعمل على آلية لخفض التصعيد بين تركيا وإسرائيل وسوريا.
- مؤشرات التحقق:

تكرار العمليات الجوية الإسرائيلية، أو ظهور قوات تركية في مواقع سورية استراتيجية، أو فشل آليات خفض التصعيد.



الانعكاس على العراق:

ارتفاع أهمية الأمن الحدودي، لكن قد تنخفض الأولوية النسبية للملف العراقي.

الموقف العراقي المطلوب:

الحفاظ على استقلال الأجندة والاستعداد لبيئة إقليمية أكثر تعقيداً.

الخلاصة والتوصيات

يُفرز التحليل العميق لمهام توماس باراك مفارقة واضحة في نمط إدارة واشنطن لملفات الشرق الأوسط؛ فهو يجسد صعود الدبلوماسية الشخصية التي تتجاوز البيروقراطية المؤسسية، متكئةً على الثقة الرئاسية. ورغم فاعلية هذا النمط في تسريع التفاوض، فإنه يحمل هشاشة بنيوية تجعل استدامته مرهونة ببقاء المبعوث أو الإدارة. وفي قلب هذه التفاعلات، يقف العراق عند تقاطع جيوسياسي حرج؛ فقيمة باراك لبغداد لا تكمن في كونه حلالاً للعقد، بل في توظيف موقعه لنقل المصالح العراقية الحيوية إلى مركز صنع القرار الأمريكي.

ولتحويل هذه القراءة إلى سياسات قابلة للتطبيق ضمن بيئة العمل المؤسسي العراقي، وتجاوز نفق الارتهان الأمني نحو شراكة مستدامة، نقترح لصانع القرار المسارات الثلاثة الآتية:

● المسار الأول: المأسسة الوقائية وتجاوز شخصنة العلاقات: لتجنب بناء سياسات سيادية

على تفاهات شخصية قد تزول بتغير الأشخاص، يتحتم:

1- تأسيس خلية متابعة تخصصية: تُشكل ضمن مستشارية الأمن القومي أو وزارة الخارجية، مهمتها الرصد الدقيق لتحركات باراك وتقييم مدى تطابق تصريحاته مع المواقف الرسمية للمؤسسات الأمريكية كالخارجية والخزانة.

2- اعتماد مؤشر الاستدامة: إخضاع جميع التفاهات الحالية لمراجعة دورية تقيس مدى قابليتها للاستمرار بمعزل عن باراك، وتوسيع قنوات الاشتباك العراقي لتشمل الكونغرس ومراكز الفكر الأمريكية، لإيجاد مصدات تمنع انكشاف الموقف العراقي مستقبلاً.

● المسار الثاني: التوظيف الجيواقتصادي للفرصة: «تتطلب مذكرات التفاهم الانتقال

من الإطار النظري والسياسي إلى مرحلة التطبيق الفعلي والتنفيذ المؤسسي من خلال:

1- مصفوفة التنفيذ الاستثمارية: تكليف المجلس الوزاري للاقتصاد بتحويل الاتفاقات إلى حزمة فرص استثمارية جاهزة في قطاعات الغاز المصاحب، الطاقة، والاتصالات مقترنة

بضمانات سيادية، وآليات تمويل، ومدد زمنية واضحة

2- تسويق طريق التنمية كرافعة استراتيجية: إخراج المشروع من إطاره كطريق نقل محلي، وتقديمه لواشنطن بملف متكامل يبرز قيمته كعامل استقرار جيواقتصادي يخدم المصالح الأمريكية في ربط الاقتصادات الحليفة وتقليل النفوذ المنافس.

● المسار الثالث: التموضع الإقليمي الاستباقي (سوريا وتركيا): يجب إدراك أن أي تسوية أمريكية في سوريا أو تركيا ستعكس فوراً على الداخل العراقي، مما يستوجب:

1- تقديم ورقة محدّدات الأمن القومي العراقي: الانتقال من سياسة رد الفعل إلى المبادرة، بتقديم رؤية عراقية واضحة للإدارة الأمريكية تضمن أن أي ترتيبات في سوريا لن تضر بأمن الحدود العراقية الغربية ومسارات مكافحة الإرهاب.

2- إدارة الترابط الثلاثي: استخدام قنوات الاتصال مع براك لضبط الإيقاع التركي المتقاطع مع السيادة العراقية، وربط ملفات (المياه، أمن الإقليم، وتصدير النفط) ضمن مسار تفاوضي واحد يحظى بدعم أو غطاء أمريكي يخفف الضغط على بغداد.

المصادر

- 1- Anadolu Agency. (2026, May 30). US envoy Barrack to remain ‘central interlocutor on Syria, key trusted hand on Iraq’: Rubio.
- 2- Carnegie Endowment for International Peace. (2026, February 18). The Evolving Middle Eastern Regional Order: Türkiye–Iraq Relations in Context.
- 3- Chatham House. (2026, January 19). Trump’s Syria policy is at risk of unravelling.
- 4- Courthouse News Service. (2026, March 3). Trump ally accused as foreign agent nears close of trial.
- 5- L’Orient–Le Jour. (2026, August 24). Barrack backtracks after controversial remarks on Lebanon–Israel negotiations, Iran, Hezbollah, and Golan.
- 6- Reuters. (2022, November 4). Trump ally Barrack acquitted of acting as UAE foreign agent.
- 7- Reuters. (2026, January 31). Exclusive: US Special Envoy for Iraq Mark Savaya No Longer in the Post, Sources Say.
- 8- The Daily Record. (2021, July 20). Trump inaugural committee head charged, accused of being UAE agent.

- 9- The New Arab. (2026, February 2). Tom Barrack to replace Mark Savaya as US envoy for Iraq: sources.
- 10- The New York Times. (2026, August 25). U.S. Prepares to Return Diplomats to Middle East Embassies After Iran War.
- 11- Türkiye Today. (2026, August 25). How does the White House perceive the Barrack–Israel feud?



لِدَوْلَةٍ فَاعِلَةٍ وَمَجْتَمَعٍ مُّشَارِكٍ

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org
